

مكانة المذهب المالكي وأثره تحقيق التوافق بين السلطة والفقهاء وتوجيه الرعية في الغرب الإسلامي خلال
العصر المرابطي

*The status of the Maliki doctrine and its impact achieving harmony
between authority and jurists (El fuqaha) and guiding the people in the
Muslim West during the Almoravid era*

أ/ الشيخ عدة*

جامعة حسية بن بوعلـي - الشلف (الجزائر) echchikh@gmail.com

تاريخ الإرسال : 1919/02/24 تاريخ القبول : 1919/06/10 تاريخ النشر : 2020/05/19 المؤلف المرسل : أ/ الشيخ عدة

ملخص البحث:

ترمي صفحات هذا المقال الى تبين دور المذهب المالكي في احداث التقارب والتعاون بين الأمراء المرابطين والفقهاء المالكيين من أجل نصرته المذهب المالكي ونشره في الغرب الإسلامي، إذ ورغم تعدد وتنوع العوامل التي ساهمت في إنتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، فإن الكثير من المصادر ربطت إنتشار المذهب وتمكنه في المنطقة في عهد المرابطين؛ بالعامل السياسي والمتمثل في دور السلطة وتحالفها مع الفقهاء، فمساندة الحكام المرابطين للفقهاء المالكية كان من أهم أسباب ذبوع المذهب المالكي وانتصاره على حساب باقي الفرق والمذاهب المتواجدة بالمنطقة، وقوة فقهاء المذهب هي التي حملت السلطات الحاكمة على جعل مذهبهم هو المذهب الرسمي للدولة، فوقع الإختيار عليه لضمان الوحدة السياسية والوحدة المذهبية في دولتهم، والبعد عن كل ما من شأنه جلب الخلافات الإعتقادية من جهة أخرى، حتى أصبح هو الغالب في عهدهم.

الكلمات المفتاحية:

الغرب الإسلامي، المرابطين، الفقهاء، المذهب المالكي، السلطة

* المؤلف المرسل

مقدمة:

من جملة الحقائق المسلم بها تاريخياً، هو أن منطقة الغرب الإسلامي قد كانت هدفاً للكثير من الفرق والمذاهب والأفكار، السُّنَّية منها، والشَّيعية، ومنها الخارجية، ومنها الإعتزالية والكلامية والصوفية، وكان من بين أهم هذه المذاهب شيوعاً وبروزاً فيها، المذهب السُّنِّي المالكي، الذي أصبحت له السيادة والغلبة في نهاية الأمر في المنطقة، وبالضبط أثناء فترة حكم المرابطين، وهو ما سيقع عليه التركيز في دراستنا هذه.

على هذا الأساس، فقد أعتبر الحديث عن الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء العصر المرابطي عند الكثير من الدارسين، هو حديثاً عن الفترة الذهبية للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي الوسيط ومنه بلاد الغرب الإسلامي قاطبةً التي دخلت تحت سلطة دولتهم وبلغتها دعوتهم، والتي شملت كل من قبائل المغرب الأقصى، والقسم الأكبر من المغرب الأوسط، وقبائل إفريقيا جنوب الصحراء في موريتانيا والسودان الغربي، ومملكة غانا، وهي المنطقة التي عرفت ظهور مذاهب دينية وعقدية متنوعة يصعب الإمام بها كلها. وكان على رأسها بطبيعة الحال المذهب السُّنِّي المالكي الذي كان هو الغالب والمسيطر في النهاية ومازال هو المهيمن الى اليوم. حيث حظي المذهب برعاية السلطة المرابطية ومباركة الفقهاء المالكية، فما هي مكانة المذهب المالكي في دولة المرابطين؟ وما دور السلطة والفقهاء في انتصاره وسيادته؟ وكيف شكل المذهب عاملاً للتوافق والإتفاق بين الأمراء المرابطين والفقهاء المالكيين وتوجيه الرعية، وما هي دوافع ومظاهر تكاتفهم تعاونهم في مواجهة المذاهب الأخرى آنذاك؟.

Abstract :

The pages of this article, in order to show us the role of the Maliki doctrine in bringing about the rapprochement and cooperation that was between the princes Almoravid and the Maliki fuqaha in order to support the Maliki doctrine and published in the Islamic West, as many factors contributed to the spread of the Maliki fuqaha in Islamic Maghreb, but many sources linked The spread of the doctrine and enable it in the region during the Almoravid era; the political factor and the role of power and alliance with the fuqaha, the support of the rulers attached to the fuqaha of the Maliki was one of the most important reasons of the sectarian Maliki and his victory at the expense of the rest of the sects and sects present in the region, is the ruling authorities blamed on making their doctrine is the official doctrine of the state, and he signed it to ensure that the choice of political unity and doctrinal unity in their state, and away from everything that would bring the differences of belief on the other hand, until he became mostly in their reign.

key words:

The Islamic West, the Almoravid, the fuqaha, the Maliki doctrine, the authority

تعاليم المذهب المالكي الى المنطقة (2هـ/8م) مع عودة طلبة العلم الأوائل به من أمثال علي بن زياد، وابن أشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم⁽³⁾ « فأخذ به كثير من الناس »⁽⁴⁾، الى أن بلغ المذهب ذروة إنتشاره وتوسعه مع ظهور الكيانات السياسية السُّنية المستقلة عن مركز الخلافة العباسية، التي تبنت المذهب، وشجعت علمائه، والعمل بمقتضى أحكامه؛ بل جعلته مذهباً رسمياً لها كالدولة الأموية بالأندلس، والدولتين الزيرية والحماوية بالمغربيين الأدنى والأوسط. غير أن التميز والإنفراد كان مع دولة المرابطين التي لم تكتف بجعله مذهباً رسمياً لها فحسب؛ بل أنها سعت الى جعله مذهباً موحداً وملزماً في كامل مناطق الغرب الإسلامي التي دخلت تحت لواء حكم دولتهم. يضاف الى ما سبق، أن من بين الأمور المتفق عليها لدى غالبية المؤرخين والباحثين الذين كتبوا عن تاريخ الدولة المرابطية ومذهبها السُّني المالكي الرسمي، هو أن الذي كان يجمع السياسي بالفقيه أثناء العصر المرابطي هو أكثر من الذي يفرقهما، ويأتي في مقدمة ذلك؛ وحدة النظرة والرؤية الدينية والمذهبية الفقهية المشتركة، بالإضافة إلى مبدأ الجهاد الذي كان يدفعهما ويحركهما إزاء العدو المشترك؛ إذ يرى في ذلك أحد الباحثين أن التحالف المالكي المرابطي لا يمكن عزله: « عن بواعث شخصية كانت تُملئها رغبة الفقهاء في الإحتفاظ بمكانتهم المرموقة التي حظوا بها في ظلّ الحاكم المرابطي »⁽⁵⁾، ويستدلُّ الباحث بكلام ابن خلدون عنهم بقوله: « يؤنسون من ملوك لمتونة تجلة وكرامة لم تكن لهم من غيرهم »⁽⁶⁾.

وعملاً بالقواعد المنهجية المعتمدة في البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية، فإننا قمنا باعتماد

ولإحاطة بجوانب الاشكالية المطروحة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كأجوبة معالجة لها وللتساؤلات المتفرعة عنها والتي من أهمها: أن المغاربة قد اعتنقوا المذهب المالكي وآمنوا به وتعصبوا له الى الحد الذي صار للمالكية دورها البارز والمؤثر في تاريخ المنطقة في الفترة الوسيطة؛ وأن دخول المذهب الى المنطقة عبر عدة طرق كمواسم الحج، ورحالات طلب العلم من المغاربة الذين توجهوا الى مراكز العلم في مصر والحجاز، ووجدوا بغيتهم هناك وبخاصة في الحجاز؛ أين تتلمذوا على يد الإمام مالك بن أنس رحمه الله المتمسك بالكتاب والسُّنة، والذي لا يميل الى التخريج والتأويل كفقهاء الحنفية في العراق، وكان هؤلاء العلماء قد عانوا من كثرة التأويلات والأراء المذهبية المختلفة التي حملها اليهم الخوارج الصفرية والإباضية، وما صاحب ذلك من فتن وثورات نشبت على المستوى الجغرافي للمغرب الإسلامي، ومن هنا صادف مذهب الإمام مالك هوى في نفوسهم لإقامته في المدينة المنورة مهد النبوة من ناحية، ولشدة تمسكه بالكتاب والسُّنة من ناحية أخرى، يضاف الى ذلك ما أتسم به مذهب مالك عليه السلام من ميل الى الشدة والصلابة والبعد عن أسباب الترف والتنعيم⁽¹⁾.

فوجدت تلك الخصائص والسمات التي اتصف بها المذهب المالكي، هوى وقبول في نفوس المغاربة والأندلسيين-الغرب الإسلامي- الذين يميلون عادة الى التشدد والتمسك بما يؤمنون؛ بل أمعن المغاربة في تعصبهم لمذهبهم المحبب فمن كان مالكيّاً قبلوه وأحبوه، ومالوا اليه، ومن كان غير ذلك حاربوه دون هوادة⁽²⁾.

وقد استمر هذا التعلق والتمسك بمذهب عالم المدينة وإمام دار الهجرة عند المغاربة منذ الأيام الأولى لدخول

المنهج التاريخي، المدعم بالتحليل والوصف في معالجتنا لموضوع بحثنا هذا.

وقد ارتأينا أنه من الضروري بداية، تقديم تعريفًا بصاحب المذهب المستهدف من هذه الدراسة. وهو الامام مالك بن أنس رحمه الله.

1- التعريف بمؤسس المذهب (الإمام مالك بن أنس رحمه الله):

لا يكاد يخلو كتاب من كتب الطبقات والأعلام من ذكر ترجمة للإمام مالك بن أنس رحمه الله، لمكانته وجلالة قدره، وأشهر الذين ذكره بالتفصيل القاضي عياض السبتي في "المدارك"، والحافظ الذهبي في سير "أعلام النبلاء"، والحافظ بن حجر في "تهذيب التهذيب"، وابن فرحون في "الديباج المذهب"، والحجوي في "الفكر السامي". كما أفرد بدراسات مستقلة من أبرزها كتاب "مالك" - حياته وعصره، أراؤه وفقه - للشيخ محمد أبي زهرة، وكتاب "الإمام مالك بن أنس" للدكتور مصطفى الشكعة، وغيرها من الدراسات والكتب (7) التي تناولت سيرته واجتهاده ومذهبه.

فالإمام مالك، هو عالم المدينة وإمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث الأصحبي المدني، وأمه تسمى العالية بنت شريك الأسدية. وقد اختلف في اسم أمه: نقل القاضي عياض عن الزبير أن أمه تسمى العالية بنت شريك، ونقل عن ابن عائشة أن اسم أمه طليحة مولاة عبید الله بن معمر (8).

ولد بالمدينة المنورة سنة ثلاثة وتسعين (93هـ/711م) في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان، ونشأ في بيت

علم وصلاح، فقد ذكر المؤرخون أن جده أبا عامر بن عمرو كان صحابياً شهد المغازي كلها مع النبي ﷺ، وأن ابنه مالك جد الإمام مالك من كبار التابعين ذكره غير واحد، يروي عن عمر، وطلحة، وعائشة، وأبو هريرة، وحسان بن ثابت (9). وذكر أبو محمد الضراب، أن عثمان بن عفان ﷺ أغراه إفريقية ففتحها، وروي التستري محمد بن أحمد القاضي أنه كان ممن يكتب المصاحف حين يجمع عثمان بن عفان ﷺ عنه المصاحف (10).

وقد كان لمجتمع المدينة الزاخر بالعلماء وطلاب المعرفة أثر في بناء شخصية الإمام مالك العلمية، فقد سأل أمه وهو صغير هل يذهب ليكتب العلم كما يفعل الآخرون، فقالت له: تعالی فألبس ثياب العلم، فألبسته ثياباً مشمرة ووضعت الطويلة على رأسه، وعممته فوقها، ثم قالت: اذهب فأكتب العلم الآن، ونصحته بأن يبدأ بالإمام ربيعة فيتعلم منه أدبه قبل علمه (11).

أخذ الإمام مالك ﷺ العلم والتشئة عن كثير من الشيوخ، فاق عددهم المائة وستة وثلاثون شيخ حسب ما ذكره صاحب الديباج (12)، من التابعين وأتباعهم، كان من أشهرهم ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ المدني المعروف بريعة الرأي، فهو أول شيخ التقى به الإمام مالك، فأستفاد كثيراً من أدبه وسلوكه المتميز قبل أن يأخذ الفقه والحديث، ثم لازم الشيخ الفاضل أبا بكر عبد الله بن يزيد المعروف بابن هرمز سبع سنين متصلاً لا يخلط به أحد من الشيوخ (13). كما لازم الإمام أبا عبد الله نافع بن جرجس مولى عبد الله بن عمر، وأخذ عن الإمام الحجة أبا بكر محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، والإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسن المعروف بجعفر الصادق، وكان رأس آل البيت في المدينة المنورة، فكان هؤلاء الخمسة؛ ربيعة الرأي، وابن هرمز،

الحميري؛ أن يوسف بن تاشفين طلب من صاحب سبتة أن يُخَلِّيَ الجيوش تجوز إلى الأندلس لنجدة المسلمين، فعندما لم يفعل، شكاه يوسف إلى الفقهاء فأفتوا جميعاً بما لا يسر صاحب سبتة⁽²²⁾. وكان الأمير يوسف بن تاشفين «يواصل الفقهاء، ويعظم العلماء، ويصرف الأمور إليهم، ويأخذ فيها بآرائهم، ويقضي على نفسه وغيره بفتياهم، ويحض على العدل ويصدع بالحق ويعضد الشرع»⁽²³⁾.

وسار ابنه علي بن يوسف على سيرة والده في تشجيع العلم والعلماء وإكبار الفقهاء وإجلالهم» وإشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء... فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس»⁽²⁴⁾. وعنه يقول المستشرق يوسف أشباخ: «وكان سلطان المرابطين الجديد، في الواقع فتى في عنفوانه، ولم يكن قد جاوز الثانية والعشرين من عمره، ومع ذلك فقد أبدى في حكمه كثيراً من الحكمة والعدالة، وكان يعتاض في ذلك عما يعوزه من الخبرة والتجارب، بنصح أعقل رجال بطانته وأكثرهم نضجاً»⁽²⁵⁾، والمؤكد أن الفقهاء هم المقصودين بالأعقل والأنضج.

هذا، وقد بلغ المذهب المالكي ذروة تمكنه وسيادته على عهد علي بن يوسف بن تاشفين الذي أحاط نفسه بفقهاء المالكية، كما وضعهم على رأس الجهاز الإداري والقضائي؛ حيث شغلوا مناصب الشورى إلى جانب أمير المسلمين في مراكش وفي نيابة الأندلس وقواعدها الكبرى⁽²⁶⁾، وهو ما عبّر عنه المؤرخ المراكشي بقوله: «فلم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك»⁽²⁷⁾.

ونافع، والزهري، وجعفر الصادق من أكثر الشيوخ تأثيراً في شخصية الإمام مالك⁽¹⁴⁾.

2- تبني السلطة المرابطية للمذهب المالكي والتمكين لفقهاءه:

لقد وجدت السلطة المرابطية في المذهب المالكي مذهباً متوازناً يقف في وجه التطرف والبدع والإتجاهات العقلانية المتطرفة⁽¹⁵⁾؛ لذا جعلت منه السلطات المرابطية محور دعوتها وحركتها الإصلاحية، وأوكلت للفقهاء المالكية مهمة قيادة هذه الرؤية أو التوجه وفق ما تُمليه قواعد المذهب المالكي، حتى أصبح المذهب مرتبطاً أشدّ الارتباط بالدولة، وأحد مقوماتها الأساسية والروحية التي تمنحها المشروعية السياسية⁽¹⁶⁾.

إذ لم تقتصر مشورة السلطة للفقهاء على أمور الفقه والتعبد فقط كما يبدو للوهلة الأولى؛ بل شمل ذلك أمور الدين والدنيا على السواء، فإنطلقت السلطة المرابطية من فتاوى الفقهاء المالكية في كثير من قراراتها السياسية الحاسمة منها: تسوير مراكش⁽¹⁷⁾، ونجدة أهل الأندلس ضد الإسبان، ثم التدخل بطلب من الفقهاء والقضاة⁽¹⁸⁾ للقضاء على ملوك الطوائف⁽¹⁹⁾، وإضطهاد أتباع الأشعرية⁽²⁰⁾، وحرق كتاب الإحياء، وإجلاء النصراني المعاهدين من غرناطة⁽²¹⁾، إلى المغرب، وغيرها من الأعمال والقرارات التي كان فيها الأمراء المرابطين في الغالب قد شاوروا الفقهاء المالكية وأخذوا بفتاويهم وأرائهم نحوها، وهذا من دون أن ننسى بطبيعة الحال ذلك الحدث المهم المتمثل في إقدام الأمير يوسف بن تاشفين على إعلان الولاء والمبايعة للخلافة العباسية. فقد كان للفقهاء المالكية، الكلمة النافذة في الأمور الإدارية والحربية والسياسية والخارجية في الدولة المرابطية، وذكر أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم

من جهة أخرى، كذلك سعت الدولة المرابطية إلى

تشجيع الدراسات الفقهية المرتبطة بفروع المذهب

المالكي على حساب العلوم الأخرى، وهو ما يزيكه بيتان

شعريان أنشدتهما الشاعر الأعمى التطيلي (ت 525هـ/

1130م) معبراً عن هذا التوجه الذي إختارته الدولة

بقوله:

فَيَا دَوْلَةَ الضَّيِّمِ الْجَمِيلِي أَوْ تَحَامِلِي

. وَقَدْ أَصْبَحَتْ تِلْكَ الْعُرَى وَالْعَرَائِكُ

وَيَا قَامَ زَيْدٌ إِعْرِضِي أَوْ تَعَارِضِي

فَقَدْ حَالَ مِنْ دُونِ أَمْنِي "قَالَ مَالِكٌ" (33).

كما دعمت السلطة المرابطية جهودها في

التمكين للمذهب المالكي بنشره في السودان، فمنذ

مرحلة عبد الله بن ياسين، بدأ المذهب يتسرب إلى هذه

الآفاق البعيدة حيث تم إرسال الدعاة هناك، فأسلم

بعض ملوك السودان، وإعتنقوا المذهب المالكي، وعملوا

على نشره بين قبائلهم (34).

3- دور الفقهاء المالكية واسهامهم في إنتعاش

المذهب المالكي وانتصاره في العصر المرابطي:

كان للفقهاء المالكية في العصر المرابطي دور

واسهاماً كبير في الإنتصار للمذهب المالكي إذ منحهم

الأمراء المرابطين ثقتهم الكاملة، وحمّلهم أعباء مراقبة

وتوجيه الحركة الفكرية، فقد «أصبحت أمور المسلمين

راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم،

فعظم أمرهم وانصرف وجوه الناس إليهم» (35)، وأجروا

عليهم الأرزاق من بيت المال طوال أيامه، مما أعطاهم

مكانة اجتماعية ونفوذاً قل نظيره، حتى أن بعضهم

صاروا يدخلون المدن دخولاً رسمياً يشبه دخول

الأمراء (36).

فقد فرض المرابطون على إمتداد سلطاتهم

العمل بمقتضى مذهب الإمام مالك، وصارت الفتاوى

والأحكام المستمدة من مذهب الإمام مالك حتى نهاية

الدولة، ولا يُلْتَفَت إلى غيرها من الأحكام، وقد أكد

ذلك تلك الرسالة الصادرة من تاشفين بن علي بن

يوسف سنة (538هـ/1143م) إلى أهل بنسنية عام

(495هـ/1101م) بعد استرجاعها يحثهم فيها على

الإلتزام بالمذهب المالكي نصاً وروحاً، يقول فيها:»

وأعلموا رحمكم الله أن مدار الفتاوى ومجرى الأحكام

والشورى في الحضر والبدو على ما اتفق عليه السلف

الصالح رحمهم الله من الإقتصار على مذهب إمام دار

الهجرة ابن عبد الله مالك بن أنس ؓ فلا عدول لقاضٍ

ولا مفتٍ عن مذهبه ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا

به، ومن حاد عن رأيه بفتواه ومال عن الأئمة إلى سواه

فقد ركب رأسه و أتبع هواه» (28).

من جانب آخر، فقد أعلنت السلطة المرابطية

بمؤازرة الفقهاء حرباً شرسة على العلوم التي لا تنسجم

مع مذهب مالك (29)، وعلى المذاهب المخالفة له،

ولدينا في هذا الصدد بعض القرائن التي تدعم هذا

الرأي، فقد ورد عن ابن الزيات في ترجمته لابن

النحوي (30) ما يفيد إنتهاج الدولة طرق المصادرة الفكرية

للتيارات المخالفة لمذهب مالك (31). بل؛ كانت تصل

أحياناً إلى حد التّفي والإعتقال لمعتنقي المذاهب

المخالفة للمذهب المالكي، ولا غرو فقد أورد ابن عبد

الملك في ترجمته للفقهاء محمد بن خلف اللّخمي (كان

حي سنة 529هـ/1134م) أنه:«كان فقيهاً ظاهري

المذهب، وهو مَن غُرب عن الأندلس وأُعتقل بمراكش

أيام الأمير أبي الحسن علي بن يوسف اللّمتوني» (32).

من ناحية أخرى؛ كانت الخطة القضائية هي بدورها بيد الفقهاء أيضاً، فكان الفقهاء مشرفين على إنشاء الأحكام وتطبيقها حتى أن الأمير علي بن يوسف⁽³⁷⁾ كان « إذا ولي أحداً من قضاته كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمراً ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء »⁽³⁸⁾.
فقد برز في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر المرابطي كبار علماء المالكية ومُنظروها الذين وقفوا أقدامهم وأوقاتهم خدمة للمذهب، ولعل أبرزهم الإمام أبو الوليد بن رشد الجد، والفقيه أبو بكر بن العربي، والقاضي عياض اليحصبي، والقاضي الفقيه أبو الوليد بن رشد (ت 520 هـ / 1125 م) شيخ المالكية، وأفقه أهل الأندلس، كان مكيئاً لدى السلطان المرابطي علي بن يوسف، ومن أهل الرفعة والشأن لديه، وقد وفد عليه إلى مراكش فلقه أكرم لقاء، وبقي عنده أبر بقاء⁽³⁹⁾. كما أسهم ابن رشد في تبسيط الفقه المالكي في المغرب⁽⁴⁰⁾، تصنيفاً وتدریساً، ومن تصانيفه في الفقه المالكي كتاب (المقدمات) لأوائل كتب المدونة، وكتاب (البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل) واختصار (المبسوطة) واختصار (مشكل الآثار) للطحاوي⁽⁴¹⁾.

ومن أشهر فتاوى ابن رشد الجد ما أفتاه في شأن المعاهدين من النصارى في بلاد الأندلس بإبعادهم وتغريبهم لغدرهم بالمسلمين ومساعدتهم لألفونسو المحارب⁽⁴²⁾، حيث تجسسوا لحسابه، قال ابن عذارى: « وبين القاضي لأمر المسلمين أمر الأندلس، وما ثلثت به من معاهدتها وما جرّوه إليها وجنوه عليها من استدعاء ابن ردمير، وما في ذلك من نقض العهد والخروج عن الذمة، فأصغى إليه الأمير علي، وتلقى قوله

بالقبول»⁽⁴³⁾. وأما القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله ابن محمد بن العربي الإشبيلي المالكي (ت 493 هـ / 1099 م)، عالم أهل الأندلس ومسندهم، قدّم إلى إشبيلية بعلم كثير لم يدخل به أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق⁽⁴⁴⁾.

بالنسبة للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى السبتي (ت 544 هـ / 1149 م) فهو -أحد عظماء المالكية- كما وصفه المقرئ في نفح الطيب⁽⁴⁵⁾، ونظير أبو الوليد بن رشد عماد المذهب المالكي بالأندلس⁽⁴⁶⁾، صنّف كتابه الكبير عن المذهب المالكي وأعلامه الموسوم بترتيب المدارك، ضمّنه الدعاية للمذهب المالكي وإمامه وأعلامه، ومما ورد في مقدمته: « وقد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء وقرأنا ما صنّف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غيره أسلم منه... فالإستمسك به نجا »⁽⁴⁷⁾. بل أنه عقد باباً في من كتابه لإبراز مكانة المذهب والدعوة للتمسك به وتفضيله على كافة المذاهب الأخرى، ليخرج بقناعة تامة وجهها للجمهور بقوله: « أعلموا وفقكم الله أن ترجيح مذهب مالك على غيره وإنافة منزلته في العلم وسمو قدره عن طريق النقل والأثر لا ينكره إلا معاند أو قاصر »⁽⁴⁸⁾. إذ أنه لم يكن لمصنفات المالكية انتشار وذيوع في المغرب والأندلس فحسب؛ بل في كافة بلاد الغرب الإسلامي المرابطي، فقد إرتفع شأن المدونة حتى إنها إقترنت أحياناً بتراجم بعض الأعلام، من ذلك ما جاء في سيرة محمد بن عبد الله الخشني (ت 540 هـ / 1145 م) الذي كان « مبرزاً في تدريسه دائماً على المدونة »⁽⁴⁹⁾.

ومن إقترنت ترجمتهم بالقيام على المدونة، ترد عدة أسماء منها: إسحاق بن محمد بن علي العبدري

وإنتقادات المذاهب المخالفة له خاصةً الظاهرية الحزمية،
مثل كتاب (العواصم من القواصم)، وكتاب (عارضة
الأحوزي بشرح صحيح الترميذي) لأبي بكر بن العربي؛
حيث هدف هذا النموذج إلى الطعن في المذاهب
المخالفة، ومما جاء في عارضة الأحوزي تهجماً على ابن
حزم «وغيرهم رجل كان عندنا يُقال له ابن حزم، إنتدب
لإبطال النظر وسد سبيل العبر ونسب نفسه إلى الظاهر
إقتداءً بدادود وأشياعه، فسود القراطيس وأفسد النفوس
وإعتمد الرد على الخلق نظماً ونثراً فلم يعدم كيداً وعثراً
»⁽⁵⁸⁾. ومن شعر أبي بكر ابن العربي في هذا الشأن:

قَالُوا الظَّوَاهِرُ أَصْلٌ لَا يَجُوزُ لَنَا
عَنْهُ الْعُدُولُ إِلَى رَأْيٍ وَلَا نَظَرٍ
قُلْتُ اخْسَؤْا فَمُقَامُ الدِّينِ لَيْسَ لَكُمْ
هَذِي الْعِظَائِمُ فَيَسِيحُوا مِنَ الْوُثْرِ⁽⁵⁹⁾.

وكتاب (التنبيه على شذوذ ابن حزم) للقاضي أبي الأصبع
عيسى بن سهل الجياني (ت486هـ/1093م)⁽⁶⁰⁾.

أيضاً يمكن إدراج المصنّفات المالكية في الرد على
التيار الغزالي في المغرب ضمن نفس مسعى الفقهاء
المالكية في الدفاع عن مذهبهم ومنها كتاب (النكت
والأمالي في الرد على الغزالي) لمحمد بن خلف بن موسى
الأنصاري

الإلبيري (ت537هـ/1142م)⁽⁶¹⁾. كما صنّف القاضي
أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين⁽⁶²⁾ كتاباً في الرد
على الغزالي ذكره ابن عطية في فهرسته⁽⁶³⁾.

فقد أدى التمسك الشديد لفقهاء المغرب بالمذهب
المالكي، إلى الإكتثار من الفروع وتعدد الأقاويل في
المسائل، وفشا التقليد وأعتبر ذلك من عيوبهم، فلا
إعتبار بأي عالم لديهم «إلا أن يستتر عندهم بالمالكية،
ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية»⁽⁶⁴⁾.

(ت585هـ/1189م)، وإسحاق بن إبراهيم بن يغمور
المجاري من سكان فاس يُكنى أبا إبراهيم (ت609هـ/
1212م)⁽⁵⁰⁾، ومحمد بن يوسف من أهل ميوقرة
وأصله من طرطوشة يعرف بإبن
ختن (ت573هـ/1177م)⁽⁵¹⁾، ويحيى بن محمد بن
عبد العزيز بن سعيد
الفهري (ت504هـ/1110م) الذي كان فقيهاً حافظاً
مدرساً بصيراً بالفتوى صدرّاً في أهلها رئيساً في علم
الرأي قائماً على المدونة⁽⁵²⁾. كذلك كتاب-الموطأ-
أصبح من الكتب المرموقة، حتى أن ابن رشد وضع
شروطاً لتدريسه⁽⁵³⁾، وقال عنه ابن المهدي المالكي: «لا
أعلم من علم الناس بعد القرآن أصح من موطأ
مالك»⁽⁵⁴⁾، ثم أنشد لنفسه:
إِذَا ذَكَرْتَ كُتُبَ الْعُلُومِ فَخَيَّرَهَا
كِتَابَ الْمُوطَأِ مِنْ تَصَانِيفِ مَالِكٍ⁽⁵⁵⁾.

فلم يقف الفقهاء المرابطون عند إحياء أمهات
مصادر المالكية والعناية بها؛ بل عمّدوا بدورهم إلى
التصنيف على المذهب والإنتصار له والدفاع عنه، ومن
أبرز علماء المذهب المالكي الذين ألفتوا في المذهب
خلال العصر المرابطي، حسن بن إبراهيم بن
زكون (ت553هـ/1138م)، فقيه تلمساني نزل مدينة
فاس له تأليف في الرأي⁽⁵⁶⁾، ومحمد بن جعفر بن أحمد
القيسي المعروف بإبن الرمامة (ت567هـ/1171م)
ألف كتاب (تسهيل المطلب في تحصيل المذهب)، ومنها
كتاب (التبيين في شرح التلقين في الفقه المالكي) للقاضي
عبد الوهاب البغدادى المالكي، وكتاب آخر كان
بعنوان: (التفصي عن فوائد التفصي)⁽⁵⁷⁾.

وقد صنّف الفقهاء المالكية للدفاع عن المذهب
المالكي الكثير من المؤلفات لحماية وصوّته من تهجمات

وسنعود بالحديث المفصل عن هذه المسألة ضمن الفصل الرابع حين التطرق لمحاربة السلطة المرابطية لمن وصفوا عندهم بأهل البدع والضلال، والفرق والمذاهب المخالفة لتوجههم المذهبي.

ولابد من الإشارة هنا الى أن هذه الحادثة - أي الإحراق -، قد إتخذها المناوون للدولة المرابطية - قديماً وحديثاً - (مسألة الفروعية) ديدناً للتهجم على الدولة المرابطية، وقد تلقف تلك التهمة بعض من المستشرقين من أمثال دوزي (Dozy)، وألفرد بل (Efred Bal) الذي يقول: «في أيام حكم المرابطين لم يكن لسكان المغرب من مرشدين روحيين غير فقهاء ضيقي العقول، فقهاء كان كل علمهم مقصوراً على المذهب المالكي... استطاعوا بفضل تأييد الأمير المطلق لهم وإحترام الشعب لأشخاصهم أن يفتوا بجواز أمور تتنافى مع الشرع»⁽⁶⁸⁾، ولم يذكر لنا هذا المستشرق شيئاً عن هذه الأمور⁽⁶⁹⁾. وهذا الحديث على عمومه ربما يكون في غير محله، فقد إرتبط انتصار المالكية في الغرب الإسلامي في عصر المرابطين بكبار الفقهاء كما إرتبط بكبار علماء الحديث ورجال التفسير، فنجد الإهتمام بالمحدثين والمفسرين كالإهتمام بالفقهاء⁽⁷⁰⁾؛ بل أن علم الحديث قد حظي بإهتمام البيت المرابطي نفسه⁽⁷¹⁾.

والقاء نظرة متمعنة على كتب التراجم في عهد المرابطين، تجعل الباحث يصل إلى نتيجة معاكسة، فقد برز خلال العصر المرابطي علماء ومحدثون كثر عُدَّتْهم المصادر لعل أشهرهم الكبير المحدث الكبير الإمام أبو علي الصدي (ت 514هـ/1120م) الذي استوطن مرسية فرحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عليه⁽⁷²⁾، ومنهم القاضي أبي بكر العربي المعافري (ت 543هـ/1148م) الذي كان يقول: «ولا

وإسهرت سطوة الفروع والكتب الفروعية مدة بقاء المرابطين، ومن يرجع إلى تاريخ العلماء في هذه الفترة يجد أن عمل وإجتهد العلماء كان حول مدونة الإمام سحنون بن سعيد، إختصاراً وتهذيباً، وشرحاً وتعليقاً»⁽⁶⁵⁾.

4- توثيق التعاون والتشاور بين السلطة والفقهاء في محاربة ما وصف بكتب البدع والضلال:

لا يمكننا قطع الحديث على الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء فترة الحكم المرابطي دون الإشارة إلى إقدام السلطة المرابطية المدعومة من طرف الفقهاء المالكية على إحراق وإتلاف ما سمي آنذاك بكتب البدع والضلال، ويأتي على رأس هذه الكتب كتب الإمام أبو حامد الغزالي الذي ذاع إسمه بين أهل المغرب خصوصاً بعد وصول تلك الفتوى منه ليوسف بن تاشفين ليضم الأندلس الى ملك المرابطين، ثم إزداد ذكره شيوعاً بوصول مؤلفاته، وفي مقدمتها كتاب إحياء علوم الدين، وما أحدثه من ضجة وردود فعل مختلفة، حيث استهجنه بعض فقهاء الحكم المرابطي المالكيين يتقدمتهم قاضي قرطبة أبي عبد الله بن حمدين، وعارضوه بشدة، وثاروا عليه لدرجة إصدارهم لفتوى تم بموجبها أحراق كتب الغزالي وفي مقدمتها كتاب "الإحياء"⁽⁶⁶⁾.

فالآراء الفقهية التي يحملها كتاب الإحياء تخالف السياسة الفقهية للدولة وإختياراتها من جهة، وميولات الفقهاء المالكية وأسلوب تفكيرهم من جهة أخرى، لذلك تقرر تبديع الكتاب وصاحبه رغم مباركة الغزالي لإنتصارات يوسف بن تاشفين وإستخدام نفوذه في بغداد ليفتي بأحقية يوسف بن تاشفين في أن يحل محل ملوك الطوائف في الأندلس ويتولى الحكم في ولايتهم⁽⁶⁷⁾.

تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث... وغير ذلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر»⁽⁷³⁾.

هذا من دون نسيان القاضي عياض

اليحصي (ت 544هـ/ 1149م) الذي صنف

كتاب (مشارك الأنوار على صحاح الآثار)⁽⁷⁴⁾، وله كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع)⁽⁷⁵⁾،

ناهيك عن كتبه الأخرى في التراجم والأعلام المالكيين، وهي آثار تقف شاهدة على تبحر القاضي في الحديث،

ومن محدثي العصر المرابطي كذلك العلامة عبد الله بن

علي الرشاطي (ت 542هـ/ 1147م) صاحب

كتاب (الإعلام بما في كتاب المؤلف والمختلف

للدارقطني من أوام)⁽⁷⁶⁾، وعلي بن النعمة الأنصاري

المري (ت 567هـ/ 1171م) صاحب كتاب (الإمعان

في شرح مصنف النسائي) قال عنه الفيروز آبادي: «لم

يسبق إلى مثله»⁽⁷⁷⁾، وغيرهم من المحدثين والمفسرين

والأصوليين⁽⁷⁸⁾.

ويتضح مما تقدم، أن السلطة المرابطية كان لها

الدور البارز في الصحوة المالكية التي شهدتها الغرب

الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري بتقريب فقهاء

المالكية والإسترشاد بتوجيهاتهم في أمور الدين والدنيا،

وإمضاء آرائهم وإسناد المناصب إليهم، وجعل المذهب

المالكي مصدراً للتشريع نصاً وروحاً، وملاحقة كل

المخالفين للمذهب، ثم العمل على نشره في كل

المناطق، بما في ذلك الأصقاع البعيدة كالسودان.

فقد كان لنشاط الفقهاء المالكية في ظل رعاية

السلطة المرابطية ثماره الملموسة، فقد وضعوا بإختيارهم

للمذهب المالكي كمذهب رسمي لدولتهم إطاراً جديداً

للإنتماء سوف يشكل مع الزمن نوعاً من الهوية لأهل

المغرب⁽⁷⁹⁾ وجزءاً من المكونات العميقة لشخصية أهل

المنطقة، وفي هذا يقرر أحد الباحثين أنه: (بداية من

القرن السادس الهجري أصبح الإلتناء الجغرافي لبلاد

المغرب الإسلامي بمثابة المعيار الأساسي لتحديد مالكية

ساكنه)⁽⁸⁰⁾.

5- التعاون بينهما على التصدي الى كل ما صنف

في تعداد الفرق والنحل المخالفة والمنحرفة:

لقد أقام المرابطون دولة قوامها العلم والجهاد،

بعيداً عن أفكار التكفير والتقتيل، وكانت حركتهم تمثل

ثورة على بيئة كانت غارقة في الإنحرافات والضلال

والبدع، وذلك على العكس من الحركة الموحدية كانت

إنقلاباً على بيئة إسلامية سنية، وهذه من الفوارق

والحقائق التي يجب أن لا تغيب عن أذهان أي باحث

وهو بصدد دراسة الأوضاع المذهبية في بلاد الغرب

الإسلامي⁽⁸¹⁾.

فطبيعة الحركة المرابطية هي ثورة إصلاحية وجهادية على

تلك القبائل الصحراوية التي كانت تعيش أوضاعاً دينية

وعقائدية أشبه بالكفر منها إلى الإسلام؛ والتي كانت

تحكم المغرب أوائل القرن الخامس مثلما مر معنا سابقاً

متمثلة في أربع طوائف تشبه الدول، ففي الشمال قبائل

غمارة، وهي فرع من قبيلة مصمودة، وقد إنخرفت عن

الإسلام وظهر فيها متنبؤون أتوا بتعاليم تناقض الإسلام

عقيدة وشريعة⁽⁸²⁾، وبها توفي عبد الله بن ياسين شهيداً

في قتال برغواطة سنة (451هـ/ 1059م) ودفن هناك

وئى عليه مسجد⁽⁸³⁾.

وفي الساحل الغربي واجه المرابطون قبائل برغواطة⁽⁸⁴⁾،

وصفهم ابن أبي زرع وكذا نقل عنه الناصري بأنهم «

مجوس أهل ضلالة وكفر»⁽⁸⁵⁾، تأسست لهم دولة منذ

القرن الثاني للهجرة على أساس ديانة مختلطة من تعاليم

اسلامية ومبادئ يهودية وعادات بربرية قديمة⁽⁸⁶⁾، وفي

على وجه العموم، وبالتالي فإن البيئة السياسية والفقهية المرابطية، قد أضافت وزادت المذهب المالكي قوةً إلى قوته الذاتية في الغرب الإسلامي.

فكان بذلك، من بين أهم المذاهب شيوعاً وبروزاً في المنطقة، وأصبحت له السيادة والغلبة في نهاية الأمر على باقي المذاهب، وبالضبط أثناء فترة حكم المرابطين، ولا زال على ذلك التفوق والمكانة الى غاية يومنا الحالي، بالرغم مما تعرض له فقهاء المذهب ومؤلفاته من تضييق وتشديد ومنع أثناء فترة الحكم الموحدية الأوائل.

الهوامش:

- (1)- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب والأندلس (عصر المرابطين والموحدين)، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1980م، ص 463.
- (2)- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط.ت)، ص 69.
- (3)- محمد بن حسن شرجيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م، (د.ط)، ص 43.
- (4)- القاضي عياض، بن موسى بن عياض السبتي (ت 544هـ)، ترتيب المداير وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاوينا الطنجي، ط 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، سنة 1983م، ج 1، ص 25.
- (5)- لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2009م، ص 133.
- (6)- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1428هـ/2007م، (د.ط)، ص 41.
- (7)- الهروس مصطفى، المدرسة المالكية الأندلسية الى نهاية القرن الثالث الهجري - نشأة وخصائص -، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، (1418هـ/1997م)، (د.ط)، ص 21.
- (8) - ينظر: القاضي عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 112.
- (9)- الهروس، المرجع السابق، ص 21.

الوسط قبائل زناتة التي كانت تمثل القوة الشرعية الحاكمة والإسلام الصحيح بعد دولة الأدارسة، وفي الجنوب أقلية مبشرة من الشيعة الرافضة المعروفين بالجبليين ومن الوثنيين الذين كانوا يسكنون الجبال الوعرة بنواحي الأطلسي⁽⁸⁷⁾. وهذا الوضع هو الذي دفع بالمستشرق الفرنسي - ألفرد بل (Alfred Bal) - إلى الاعتراف والإقرار بنجاح المرابطين نجاحاً باهراً في القضاء على الضلالات بالمغرب الأقصى، وبعث الإسلام ومبادئه الصحيحة في المنطقة، كما وجهت حركة جهادية أخرى مماثلة إلى الجنوب لقتال كفار السودان، والتي قادها أبو بكر بن عمر اللمتوني سنة (453هـ/1062م)⁽⁸⁸⁾.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث، فإنه بإمكاننا الخروج بمجموعة من النتائج والحقائق منها على سبيل القول، بأن المذهب المالكي قد عرف أوج قوته وقدرته على جمع وتوحيد كلمة السلطة والفقهاء أثناء العهد المرابطي، واتساع دائرته ونطاق انتشاره في الغرب الإسلامي خلال هذا العصر، وهذا بعد أن وجد في الدولة المرابطية سنداً قوياً من طرف الفقهاء والعلماء المالكيين، ودعمًا مطلقاً وغير محدود من طرف أمراء السلطة المرابطية، وإقبالاً كبيراً منقطع النظير من قبل العامة، نظير ما اشتملت عليه تعاليم المذهب ومبادئه وخصوصياته من بساطة وسهولة بعيدة عن التعقيدات والتأويلات التي كانت تحملها معتقدات الفرق والمذاهب الأخرى الموجودة آنذاك، من خوارج إباضية وصوفية، وفرق كلامية معتزلية وحزمية وأشعرية، وجماعات شيعية وصوفية وغيرها، مما جعله يعرف انتعاشاً قوياً، أعاد للمذهب مجده وقوته في الغرب الإسلامي على وجه التحديد، والعالم الإسلامي

- (24)- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرح واعتناء: صلاح الدين الهواري، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة 1426هـ/ 2006م، ص 130.
- (25)- يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط 2، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1958م، ج 1، ص 116.
- (26)- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (المرابطون)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1407هـ/ 2007م، (د.ط)، ج 4، ص 406.
- (27)- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 130.
- (28)- حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة 2000م، ص 20.
- (29)- ابراهيم القادري بوتشيش، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1426هـ/ 2006م، (د.ط)، ص 94.
- (30)- هو أبو الفضل يوسف بن محمد بن يوسف المعروف بإبن النحوي، من قلعة بني حماد وأصله من توزر (بتونس)، دخل سحلماسة وفاس، ثم عاد إلى القلعة وبها مات سنة (513هـ/ 1118م)، كان من أهل العلم والفضل وعلى هدى السلف الصالح، ولما أفتى أهل المغرب بإحراق كتب الغزالي وأمر السلطان إحراقها انتصر لأبي حامد الغزالي رحمه الله وكتب إلى السلطان في ذلك. ينظر: التادلي أبو يعقوب، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط 1، سنة 1984م، ص 95-96.
- (31)- القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 94.
- (32)- ابن عبد الملك أبو عبد الله، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: احسان عباس ومحمد بن شريفة، ط 1، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1392هـ/ 1973م، ج 6، ص 182.
- (33)- عباس احسان، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطين، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، (د.ط)، ص 72.
- (34)- حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ط 3، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ص 244.
- (35)- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 171.
- (36)- ابراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1418هـ/ 1998م، (د.ط)، ص 144-145.
- (10)- عياض، المصدر السابق، ص 113.
- (11)- الهروس، المرجع السابق، ص 21.
- (12)- ابن فرحون، ابراهيم بن علي بن محمد برهان الدين اليعمرى (ت 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجتّان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/ 1996م.
- (13)- عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 133.
- (14)- الهروس، المرجع السابق، ص 22.
- (15)- محمد الكتاني، الأزهار العطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس، مطبعة فاس، المغرب، 1889/ 1307م، (د.ط)، ص 142.
- (16)- مصطفى مغراوي، التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر الموحد (6هـ-8هـ/ 11-13م)، رسالة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 1433-1433هـ/ 2011-2012م، ص 69.
- (17)- ابن المؤقت المراكشي، السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، تحقيق: أحمد متفكر وحسن جلاب، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والإتصال، مراكش، المغرب، 2002م، (د.ط)، ج 1، ص 14.
- (18)- ابن الكردبوس التوزري، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق: عبد القادر بوبايا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.ت)، ص 106.
- (19)- عصمت عبد اللطيف دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ص 198. /محمد بن يّيه، الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 418هـ/ 1997م، ص 155.
- (20)- ينظر فتوى ابن رشد كاملة في: كتابه- فتاوى ابن رشد-، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة 1407هـ/ 1987م، ص ص 802-805.
- (21)- لسان الدين بن الخطيب، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفوري، ط 1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د.ت)، ص 70 و 76.
- (22)- الحميري، أبو عبد الله، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: احسان عباس، ط 2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، مطابع دار السراج، 1400هـ/ 1980م، ص 288-289.
- (23)- لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1975م، ج 2، ص 182.

- (53)- مما ورد في إحدى فتاويه: "الجواب عليه: لا يصح لمن لم يُعن بالعلم ولا سمعه ولا رواه أن يجلس لتعليمه في الموطأ ولا غيره من الأمهات المشهورة، وإذا قرأها وتفقه على الشيوخ فيها، وإن لم يحملها إجازة، جاز له أن يعلم ما عنده عن الشيوخ من معانيها وأن يقرئها إن صح كتابه على رواية شيخه فيها وبالله تعالى التوفيق". يُنظر: ابن رشد، فتاوى ابن رشد، مصدر سابق، ص 1276.
- (54)- القاضي عياض، المصدر السابق، ج 2، ص 70.
- (55)- المصدر نفسه، ج 2، ص 78.
- (56)- ابن الأبار، المصدر السابق، التكملة، ج 1، ص 217.
- (57)- ابن الأبار، المصدر نفسه، ج 2، ص 158. ابن عبد الملك، المصدر السابق، ج 8، ص 325.
- (58)- أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.ت)، ج 10، ص 109 و 112.
- (59)- القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 96.
- (60)- لا يزال مخطوطاً. ينظر: سمير قدوري، تحقيق بعض نصوص كتاب: التنبيه على شذوذ ابن حزم، للقاضي أبي الأصبغ ابن سهل الجبلي المالكي (ت 486هـ/1092م)، مجلة الذخائر، تصدر من لبنان، العددان 15 و 16، (1424هـ/2003م)، ص 102-103.
- (61)- ابن فرحون إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجتّان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 1417هـ/1996م. السابق، ص 313.
- (62)- تولى أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدان التغلبي قضاء الجماعة بقرطبة، (ولي قضاء قرطبة) سنة (490هـ/1096م)، وثُفي عام (508هـ/1114م)، بحيث ينقل عنه ابن عطية الأندلسي المحاربي أنه لقيه بقرطبة وقرأ عليه رسالته في الرد على الإمام الغزالي، وذكر ابن خاقان أن القاضي ابن حمدان كان مُحبباً إلى الناس وإلى المرابطين. يُنظر: الفتح بن خاقان، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان. تحقيق: حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، سنة 1989م، ص 191. ابن عطية المحاربي، فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأحنف، ومحمد الزاهي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م، ص 111.
- (63)- ابن عطية، المصدر نفسه، ص 112.
- (64)- أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 490-491.
- (65)- مغراوي، المرجع السابق، التحولات المذهبية، ص 78.
- (66)- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص 115.
- (67)- عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط وحاشية: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1421هـ/2000م، (د.ط)، ج 6، ص 249-250.

- (37)- عمر بلبشير، مرجعية الإحياء وإشكالية الحكم في تاريخ المغرب الإسلامي من القرن (6-8هـ/12-14م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 1422-1423هـ/2001-2002م، ص 129.
- (38)- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 130.
- (39)- النباهي أبو الحسن، تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط 5، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م، ص 99.
- (40)- نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري /الحادي عشر ميلادي، منشورات تبر الزمان، تونس، 2004م، (د.ط)، ص 223.
- (41)- الذهبي شمس الدين، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة 1413هـ/1993م، ج 53، ص 56.
- (42)- لسان الدين بن الخطيب، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفوري، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، ط 1، (د.ت)، ص 70.
- (43)- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: احسان عباس، ط 3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، سنة 1983م، ج 4، ص 72.
- (44)- المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، سنة 1408هـ/1988م، (د.ط)، ج 2، ص 33.
- (45)- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، (د.ط.ت)، ج 5، ص 385.
- (46)- عبد الله المرابط الترغي، فهارس علماء المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، سلسلة أطروحات، (د.ط.ت)، ج 2، ص 267.
- (47)- القاضي عياض، المصدر السابق، ج 1، ص 22.
- (48)- المصدر نفسه، ج 1، ص 22.
- (49)- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، سنة 1415هـ/1995م، (د.ط)، ج 1، ص 365.
- (50)- المصدر نفسه، ج 1، ص 161.
- (51)- المصدر نفسه، ج 2، ص 78-79.
- (52)- المصدر نفسه، ج 4، ص 174-175.

- (80)- علاوة عمارة، انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط، قراءة سوسيو تاريخية، ضمن كتاب: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والمغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2008م، (د.ط)، ص 127.
- (81)- المرجع نفسه، ص 27.
- (82)- عن ديانة غمارة ينظر: ابن خلدون، المصدر السابق، العبر، ج 6، ص 276. / الفرد بل، المرجع السابق، الفرق الإسلامية، ص 173 وما بعدها.
- (83)- مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ط)، ج 3، ص 282.
- (84)- تشبب تعاليمها إلى المتنبي صالح بن طريف (ت 253هـ/868م)، اتسمت تعاليمه بالكفر والخروج عن الإسلام، ولم تتمكن الدولة الإدريسية ولا الدول المتعاقبة على المغرب من القضاء عليهم حتى ظهر المرابطون، كانت مواطنهم خصوصاً بين المصامدة في بسائط تامسنا وريف البحر المحيط وسلا وآزمور وآفني وأسفي (وكلها مناطق بالمغرب الأقصى)، فنجح المرابطون في القضاء على تلك الديانة المبتدعة التي كانت تشوبها الضلالات والبدع ... ولم تنته هذه الحرب إلا بعد أن قضى المرابطون على هذه البدعة وشتتوا من بقي من أنصارها حياً، وقُتل ابن ياسين خلال المعارك الأولى مع برغواطة يوم الأحد الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة (451هـ/1146م)، ودُفن بموضع المذكور سالفاً الذي يعرف بكريفلة. ينظر: ابن خلدون، المصدر السابق، العبر، ج 6، ص 244. / الفرد بل، المرجع السابق، ص 234.
- (85)- ابن أبي زرع أبو الحسن، الأنيس المطرب نبوض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المن صور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، سنة 1972م، (د.ط)، ص 129. / الناصري، المرجع السابق، ج 2، ص 18.
- (86)- عن ديانة برغواطة. ينظر: ابن أبي زرع، المصدر نفسه، ص 131-133. / الفرد بل، المرجع السابق، ص 180 وما يليها.
- (87)- مراجعة تفاصيل هذه الطوائف يرجع إلى: أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982م، (د.ط)، ص 297 وما بعدها.
- (88)- الفرد بل، المرجع السابق، ص 233-234.

- (68)- ألفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1389هـ/ 1969م. ص 246.
- (69)- مغراوي، المرجع السابق، التحولات المذهبية، ص 83.
- (70)- محمد علي الصلابي، فقه التمكن عند دولة المرابطين، ط 1، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1427هـ/ 2005م، ص 224.
- (71)- فالأمر ميمون بن ياسين اللمتوني (ت 530هـ/1135م)، كان ممن عُني بالرواية والسماع وله رحلة حج فيها عام (482هـ/1089م) فسمع صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولما رجع من رحلته، حَدَّث بما رواه فسمع منه النَّاسُ بإشبهلية وغيرها، وقد أخذ عنه أعلام من أهل الأندلس. ابن الأبار، التكملة، مصدر سابق، ج 2، ص 197-198. ونجد الأمير منصور بن الحاج داود بن عمر أحد رؤساء لمتونة الذي سمع من أبي محمد بن عتاب وأبي علي الصديقي بمرسية، وقد نبغ في معرفة الأخبار والسُّنَن والآثار، وإجتمع له في الدواوين والأصول الشيء الكثير. يراجع: ابن الأبار، التكملة، المصدر نفسه، ج 2، ص 193-194. وكان هذا الإعناء بالحديث عاماً في البيت الحاكم المرابطي. ينظر: محمد بن بيه، المرجع السابق، ص 85.
- (72)- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، سنة 1415هـ/1995م، ج 4، ص 310. / ابن الأبار، معجم أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة 1420هـ/2000م. ص 89، 232، 238، 308.
- (73)- ابن العربي، المصدر السابق، ج 01، ص 248.
- (74)- جمال الدين القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2004م، ج 2، ص 364.
- (75)- هذا الكتاب هو مطبوع تحت عنوان: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ط 1، تح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، المكتبة العتيقة، تونس، سنة 1379هـ/1970م.
- (76)- ابن ماكولا أبو نصر، الإكمال في رفع الإرتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ/1990م، ج 1، ص 11.
- (77)- الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط 1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 1421هـ/2000م. ص 210.
- (78)- محمد بن بيه، المرجع السابق، ص 85 و 90.
- (79)- محمد زنيير، إتجاه عياض الفكري، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية، العدد: 19، سنة 1401هـ/1981م، ص 416.

- (7)- ابن الأبار، معجم أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة 1420هـ/2000م.
- (8)- ابن ماكولا أبو نصر، الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف، والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ/1990م.
- (9)- ابن أبي زرع أبو الحسن، الأنيس المطرب بنبوء القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، سنة 1972م، (د.ط.).
- (10)- ابن عبد الملك أبو عبد الله، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بن شريفة، ط1، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1392هـ/1973م.
- (11)- ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجتّان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.
- (12)- ابن المؤقت المراكشي، السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، تحقيق: أحمد متفكر وحسن جلاب، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، 2002م، (د.ط.).
- (13)- ابن الكردبوس التوزري، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.).
- (14)- ابن رشد، فتاوى ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة 1407هـ/1987م.
- (15)- التادلي أبو يعقوب، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط1، سنة 1984م.
- (16)- جمال الدين القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2004م.
- (17)- الحميري، أبو عبد الله، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، مطابع دار السراج، 1400هـ/1980م.
- (18)- الذهبي شمس الدين، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة 1413هـ/1993م.
- (19)- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرح واعتناء: صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة 1426هـ/2006م.
- (20)- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1428هـ/2007م، (د.ط.).

قائمة المصادر والمراجع:

أ - المصادر:

- (1)- أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.).
- (2)-، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1981م.
- (3)- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، سنة 1983م.
- (4)- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، (د.ط.).
- (5)- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، سنة 1415هـ/1995م، (د.ط.).
- (6)- ابن عطية المحاربي، فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجناف، ومحمد الزاهي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م.

- (21) -، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط وحاشية: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1421هـ/2000م، (د.ط.).
- (22) - الفتح بن خاقان، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان. تحقيق: حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط1، سنة 1989م.
- (23) - الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 1421هـ/2000م.
- (24) - القاضي عياض، بن موسى بن عياض السبتي، ترتيب المداير وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاوالتنجلي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة 1983م.
- (25) - لسان الدين بن الخطيب، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفوري، ط1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د.ت.).
- (26) -، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1975م.
- (27) - محمد الكتاني، الأزهار العطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس، مطبعة فاس، المغرب، 1307 / 1889م، (د.ط.).
- (28) - المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، سنة 1408هـ/1988م، (د.ط.).
- (29) - النباهي أبو الحسن، تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.
- (30) - ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، سنة 1415هـ/1995م.
- ب - المراجع:**
- (1) - أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982م، (د.ط.).
- (2) - ألفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1389هـ/1969م.
- (3) - إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م، (د.ط.).
- (4) -، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1426هـ/2006م.
- (5) - حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب والأندلس (عصر المرابطين والموحدين)، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1980م.
- (6) - حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط.ت.).
- (7) -، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ط3، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1986م.
- (8) - حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة 2000م.
- (9) - سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (المرابطون)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1407هـ/2007م، (د.ط.).
- (10) - عصمت عبد اللطيف دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م.
- (11) - عباس إحسان، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطين، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، (د.ط.).
- (12) - عبد الله المرباط الترغي، فهارس علماء المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، سلسلة أطروحات، (د.ط.ت.).
- (13) - علاوة عمارة، انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط، قراءة سوسيو تاريخية، ضمن كتاب: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والمغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2008م.
- (14) - لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2009م.
- (15) - محمد بن حسن شرجيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م.
- (16) - محمد علي الصلاحي، فقه التمكن عند دولة المرابطين، ط1، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1427هـ/2005م.
- (17) - مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ط.ت.).
- (18) - نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي الى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر ميلادي، منشورات تير الزمان، تونس، 2004م، (د.ط.).
- (19) - الهروس مصطفى، المدرسة المالكية الأندلسية الى نهاية القرن الثالث الهجري - نشأة وخصائص -، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، (1418هـ/1997م)، (د.ط.).
- (20) - يوسف أشباح، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط2، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1958م.

ج - المجلات:

(1) - سمير قدوري، تحقيق بعض نصوص كتاب: التنبيه على شذوذ ابن حزم، للقاضي أبي الأصمغ ابن سهل الجبائي المالكي (ت 486هـ/ 1092م)، مجلة الذخائر، تصدر من لبنان، العددان 15 و16، (1424هـ/ 2003م).

(2) - محمد زنيبر، اتجاه عياض الفكري، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية، العدد: 19، سنة 1401هـ/ 1981م.

د - الرسائل والاطروحات الجامعية:

(1) - عمر بلبشير، مرجعية الإحياء وإشكالية الحكم في تاريخ المغرب الإسلامي من القرن (6-8هـ/ 12-14م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 1422-1423هـ/ 2001-2002م.

(2) - محمد بن بيّه، الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 418هـ/ 1997م.

(3) - مصطفى مغراوي، التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر الموحيدي (6هـ-8هـ/ 11-13م)، رسالة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 1433-1433هـ/ 2011-2012م.